الدّيار

لقاءات تعريفية حول قانون الشراء العام

نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام ٢٠٢١/٢٤٤ الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في ٣٠ حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان «الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام»، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسح MAPS، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من ٣٠ مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظّمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

نداء الوطن

لقاء تعريفي بقانون الشراء العام

نظمت "مؤسسة وستمنستر للديموقراطية - WFD" بالتعاون مع "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، لقاء تعريفياً بقانون الشراء العام 244/2021، الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الماضي، وهو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الماضي وتستمر إلى كانون الأول المقبل. شارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها، أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص وتجمعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في 6 أيلول الماضي تمحورت حول "تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظل مخاطر الفساد"، فيما ركزت الثانية في 28 أيلول على "تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث تحت عنوان "الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس المعهد بالتكليف غسان الزعني ومديرة مكتب المؤسسة في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات "مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته"، مع إضاءة على أبرز نتائج مسح "MAPS". في حين تناول المدير العام لإدارة المناقصات في التفتيش المركزي جان العلية مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نص عليها القانون الجديد.

تنظيم لقاءات تعريفية للقطاع الخاص والمجتمع المدني بقانون الشراء العام

نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان :"الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسح MAPS، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في السادس من ايلول الفائت تمحورت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظلّ مخاطر الفساد، فيما ركّزت الثانية في 28 أيلول على تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح بيان لكل من معهد باسل فليحان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان أن ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة". وتركّز اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام، وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لاسيّما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكّل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

تتطرق الورشتان المقبلتان خلال تشرين الثاني وكانون الأول، إلى موضوعَي إدارة المخاطر في الشراء العام، وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات، على أن يُخصّص اللقاء الأخير في السلسلة لموضوع الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة.

http://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=607856

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية تنظّم مع معهد باسل فليحان لقاءات تعريفية للقطاع الخاص والمجتمع المدني بقانون الشراء العام

نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان :"الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسحMAPS ، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في السادس من ايلول الفائت تمحورت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظلّ مخاطر الفساد، فيما ركّزت الثانية في 28 أيلول على تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح بيان لكل من معهد باسل فليحان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان أن ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة ."وتركّز اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام، وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لاسيّما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكّل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

تتطرق الورشتان المقبلتان خلال تشرين الثاني وكانون الأول، إلى موضوعَي إدارة المخاطر في الشراء العام، وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات، على أن يُخصّص اللقاء الأخير في السلسلة لموضوع الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة.

https://www.ad-dawra.com/2021/10/29/31352/

اللبنانية
ALLOUBNANIA.COM
أخبار لبنان والعالم
لكل العالم

لقاءات تعريفيّة حول قانون "الشراء العام"

نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان "الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسح MAPS، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في السادس من ايلول الفائت تمحورت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظلّ مخاطر الفساد، فيما ركّزت الثانية في 28 أيلول على تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح بيان لكل من معهد باسل فليحان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان أن ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة". وتركّز اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام، وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لاسيّما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكّل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام

وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

وتتطرق الورشتان المقبلتان خلال تشرين الثاني وكانون الأول، إلى موضوعَي إدارة المخاطر في الشراء العام، وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات، على أن يُخصّص اللقاء الأخير في السلسلة لموضوع الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة.

http://alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=454242

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية تنظّم مع معهد باسل فليحان لقاءات تعريفية للقطاع الخاص والمجتمع المدني بقانون الشراء العام

نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان :"الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسح MAPS، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في السادس من ايلول الفائت تمحورت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظلّ مخاطر الفساد، فيما ركّزت الثانية في 28 أيلول على تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح بيان لكل من معهد باسل فليحان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان أن ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة". وتركّز اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام، وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لاسيّما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكّل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

تتطرق الورشتان المقبلتان خلال تشرين الثاني وكانون الأول، إلى موضوعَي إدارة المخاطر في الشراء العام، وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات، على أن يُخصّص اللقاء الأخير في السلسلة لموضوع الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة.

https://www.lebanonnews.press/archives/13715

لقاءات تعريفية بقانون الشراء العام لوستمنستر للديموقراطية ومعهد باسل فليحان

نظمت "مؤسسة وسمنستر للديموقراطية "WFD – بالتعاون مع "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، لقاء تعريفيا بقانون الشراء العام 2021/244، الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الماضي، وهو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني انطلقت في أيلول الماضي وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها، أكثر من 30 مسؤولا في مؤسسات القطاع الخاص وتجمعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في 6 ايلول الماضي تمحورت حول "تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظل مخاطر الفساد"، فيما ركزت الثانية في 28 أيلول على "تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

افتتاحية اللقاء الثالث

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان "الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس المعهد بالتكليف غسان الزعني ومديرة مكتب المؤسسة في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات "مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته"، مع إضاءة على أبرز نتائج مسح"MAPS" ، في حين تناول المدير العام لإدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العلية مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نص عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس، فعرضت للمحاور الإصلاحية "التي يوفر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها"، وشددت على "أهمية استكمال الجهود الوطنية، تحضيرا لدخول القانون الجديد حيز التنفيذ في تموز المقبل."

وأوضح بيان لكل من المعهد والمؤسسة، أن "ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة. وتركزت اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لا سيما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات."

وتتطرق الورشتان المقبلتان في تشرين الثاني وكانون الأول المقبلين، إلى موضوعي "إدارة المخاطر في الشراء العام وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات"، على أن يخصص اللقاء الأخير في السلسلة موضوع "الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة."

https://elqarar.com/%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%84%d9%88/

لقاءات تعريفيّة حول قانون "الشراء العام"

المركزية -نظّمت مؤسسة وسمنستر للديمقراطية (WFD) بالتعاون مع "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" لقاءً تعريفياً بقانون الشراء العام 2021/244 الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الفائت، هو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، انطلقت في أيلول الفائت وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان "الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس معهد باسل فليحان بالتكليف غسان الزعني، ومديرة مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته مع إضاءة على أبرز نتائج مسحMAPS ، في حين تناول مدير عام إدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العليّة مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نصّ عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس فعرضت للمحاور الإصلاحية التي يوفّر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها، وشدّدت على أهمية استكمال الجهود الوطنية تحضيراً لدخول القانون الجديد حيّز التنفيذ في تموز المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها أكثر من 30 مسؤولاً في مؤسسات القطاع الخاص، وتجمّعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في السادس من ايلول الفائت تمحورت على تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظلّ مخاطر الفساد، فيما ركّزت الثانية في 28 أيلول على تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح بيان لكل من معهد باسل فليحان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية في لبنان أن ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى "تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في

الشفافية والنزاهة والمساءلة". وتركّز اللقاءات على التعريف بقانون الشراء العام، وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لاسيّما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكّل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام، وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات.

وتتطرق الورشتان المقبلتان خلال تشرين الثاني وكانون الأول، إلى موضوعَي إدارة المخاطر في الشراء العام، وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات، على أن يُخصّص اللقاء الأخير في السلسلة لموضوع الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة.

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/356401/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

لقاءات تعريفية بقانون الشراء العام
لوستمنستر للديموقراطية ومعهد باسل فليحان

نظمت "مؤسسة وسمنستر للديموقراطية "WFD – بالتعاون مع "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، لقاء تعريفيا بقانون الشراء العام 2021/244، الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 30 حزيران الماضي، وهو الثالث ضمن سلسلة ورش عمل مخصصة لمجموعة من المعنيين من مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني انطلقت في أيلول الماضي وتستمر إلى كانون الأول المقبل.

وشارك في ورشة العمل كما في الحلقتين اللتين سبقتاها، أكثر من 30 مسؤولا في مؤسسات القطاع الخاص وتجمعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. وكانت الورشة الأولى التي أقيمت في 6 ايلول الماضي تمحورت حول "تعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام في ظل مخاطر الفساد"، فيما ركزت الثانية في 28 أيلول على "تحفيز المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

افتتاحية اللقاء الثالث
وتحدث في الجلسة الافتتاحية للقاء الثالث بعنوان "الخطوات المستقبلية لتطبيق قانون الشراء العام"، كل من رئيس المعهد بالتكليف غسان الزعني ومديرة مكتب المؤسسة في لبنان حسناء منصور. وقدمت خبيرة الشراء العام في المعهد رنا رزق الله فارس لمحة عن أبرز محطات "مسار إصلاح الشراء العام في لبنان وتحدياته"، مع إضاءة على أبرز نتائج مسح"MAPS" ، في حين تناول المدير العام لإدارة المناقصات في التفتيش المركزي الدكتور جان العلية مهام هيئة الشراء العام الناظمة التي نص عليها القانون الجديد. أما اختصاصية المشتريات الرئيسية في البنك الدولي لينا فارس، فعرضت للمحاور الإصلاحية "التي يوفر البنك الدولي المساندة التقنية لإنجازها، ومنها دعم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الشراء العام وخطة العمل الخاصة بها"، وشددت على "أهمية استكمال الجهود الوطنية، تحضيرا لدخول القانون الجديد حيز التنفيذ في تموز المقبل."

وأوضح بيان لكل من المعهد والمؤسسة، أن "ورش العمل هذه التي تندرج ضمن مساندة تقنية لمجلس النواب في إطار متابعة تنفيذ قانون الشراء العام، تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني لجهة متابعة تنفيذ هذا القانون ورصد الممارسات للمساهمة في الشفافية والنزاهة والمساءلة. وتركزت اللقاءات

على التعريف بقانون الشراء العام وبمبادئه وأحكامه وآليات تطبيقه على المستويات المؤسسية والاجرائية، وتعرض للأهداف السياساتية لقانون الشراء العام والنتائج المتوقعة من تطبيقه لا سيما لجهة تحفيز المنافسة في السوق ودخول موردين جدد إليه وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك تشكل فرصة للتعريف بالوظيفتين الجديدتين اللتين استحدثهما قانون الشراء العام وتأثيرهما على أداء منظومة الشراء العام، وهما الوظيفة الناظمة وإنشاء هيئة الشراء العام وآليات الاعتراض وإنشاء هيئة الاعتراضات."

وتتطرق الورشتان المقبلتان في تشرين الثاني وكانون الأول المقبلين، إلى موضوعي "إدارة المخاطر في الشراء العام وأهمية انشاء وظيفة الاعتراض وآلياته في القانون الجديد ودور هيئة الاعتراضات"، على أن يخصص اللقاء الأخير في السلسلة موضوع "الشراء الالكتروني والبيانات المفتوحة

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/571519/